التفاصيل الكاملة لتقرير لجنة تقصى الحقائق حول التمويل الأجنبى :

أمريكا دفعت ٦٥ مليون دولار لتطوير الديمقراطية فى مصر لمنظمات غير معروفة

◄ متابعة . خالد أبو العز ومحمد يوسف تهامي:

ورد فى التفاصيل الكاملة لتقرير لجنة تقصى الحقائق حول التمويل الأجنبى التى حصلت عليها «الأهرام» العديد من المفاجآت المثيرة منها أن أمريكا وضعت ٦٥ مليون دولار لتطوير الديمقراطية فى مصر ولمنظمات غير معروفة وأن ١٨١ مليون جنيه قدمت من قطر لجمعية أنصار السنة المحمدية، وأيضا ٢٩٦ مليون جنيه أكبر مبلغ تبرع لمصلحة جمعية أهلية فى عامى ٢٠١٠ و٢٠١١ فضلا عن ٨٦ مليون جنيه تبرعات لمؤسسة محمد علاء مبارك.

وجاء بالتقرير أنه ورد إلى المستشار وزير العدل خطاب أمين عام مجلس الوزراء، بأن مجلس الوزراء قرر أن يتولى وزير العدل تشكيل لجنة تقصى حقائق حول حجم واستخدامات المعونات، الأمريكية الموجهة للمجتمع المدنى المصرى ومدى مشروطية هذه المعونات وأن تتولى اللجنة إعداد بيان بملاحظاتها على هذه المعونات ومشروطياتها واستخداماتها للعرض على مجلس الوزراء فى اجتماع مقبل.

كما ورد إلى المستشار وزير العدل كتاب وزيرة التخطيط والتعاون الدولى المتضمن اكتشافها قيام الحكومة الأمريكية متمثلة فى هيئة المعونة الأمريكية بتقديم مبلغ ٤٠ مليون دولار فى الآونةالأخيرة تمويلا لمنظمات المجتمع المدنى المصرى غير الحكومية وكذلك منظمتا NDI و IRI الأمريكيتان غير المسجلتين وغير المصرح لهما بالعمل فى مصر، وذلك لدعم الديمقراطية حسبما صرحت به السفيرة الأمريكية فى القاهرة مارجريت سكوبى فى جلسة استماع فى لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكي، وأضاف الكتاب الأخير أنه لم يتم التشاور بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية قبل الإعلان وتقديم المبلغ المشار إليه وأن ذلك تم على عكس ماهو متفق عليه مع الجانب الأمريكى بموجب خطابات متبادلة بين وزير الخارجية المصرية السابق لنظيره الأمريكى وبين وزيرة التخطيط والتعاون الدولى بمصر والسفير الأمريكي.

ونفاذا لقرار مجلس الوزراء أصدر المستشار وزير العدل قراره رقم ٧٢١٨ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق وجمع المعلومات عن تقديم الحكومة الأمريكية مبالغ لمنظمات المجتمع المدنى المصرى وكذلك منظمتى NDI وIRI غير المسجلتين وغير المصرح لهما بالعمل فى مصر بالمخالفة للقوانين، وأنه فور تكليف اللجنة بعملها بادرت بمخاطبة الجهات المعنية لموافاتها بالمعلومات المتوافرة لديها حول الموضوع.

وقد تضمنت المذكرة المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولى أيضا أن جيمس بيفير مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى القاهرة قد أشار فى أثناء لقائه مع المسئولين فى وزارة التعاون الدولى إلى اعتزام بعثة الوكالة الأمريكية فى القاهرة المضى قدما فى تخصيص مبلغ الـ١٥٠ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدنى وبرامج الديمقراطية رغم رفض الحكومة المصرية لذلك.

كما أفاد بيفير أن الوكالة الأمريكية غير مسئولة عن عدم تسجيل المنظمات غير الحكومية الممولة من الوكالة الأمريكية فى وزارة التضامن والعدالةالاجتماعية مضيفا أن مسئولية التأكد من التسجيل من عدمه هى مسئولية الحكومة المصرية وبعض البرقيات بالمعلومات الواردة من بعض السفراء المصريين بسفارات براتسلافا عاصمة دولة سلوفاكيا وسفارة واشنطن وبالاطلاع تبين أن السيناتور ماكين يقوم بتنفيذ عدة أنشطة فى مصر من خلال مكتبه التمثيلى فى القاهرة (ماكين يرأس المعهد الجمهورى الدولى IRI لديه علاقات تعاون مع العديد من الجمعيات الأهلية فى مختلف المدن المصرى (خاصة القاهرة والإسكندرية) جمعية (الأكاديمية الديمقراطية المصرية).

كما تضمنت أن هناك مؤسسة Pontis السلوفاكية (منظمة غير حكومية) لها علاقة بمؤسسة IRI ولكنها أى Pontis سوف تركز تمويلها على القطاعات المعرضة للخطر.

كما ان شهادة السفيرة ان باترسون أمام مجلس الشيوخ الأمريكى والمرسلة من جانب وزارة التعاون الدولى جاء فيها:

بقيام المؤسسة الجمهورية الدولية باستطلاع رأى أوضح ان المصريين يعتقدون بان العام المقبل سيكون افضل اقتصاديا. والمؤسسة الديمقراطية القومية IDN والمؤسسة الجمهورية الدولية IRI تم استثمار موارد تقترب من ٤٠ مليون دولار فى هذه المنظمات على مدار الأسابيع القليلة الماضية وانها منظمات نشيطة فى مصر وبالفعل تلقت هذه الموارد.

وتوزيع ٣٥ منحة لمنظمات المجتمع المدى الصغيرة الكثير منها فى الريف والتى تقوم باداء ما تقوله (أى الولايات المتحدة الأمريكية)، كما انها تحاول ان تربط شكاوى الناس برغباتهم السياسية. ووجود طوابير من الناس حول مقار المعونة الأمريكية فى مقابل احتجاج الحكومة المصرية على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية. وان اموال تطوير الديمقراطية بلغت ٦٥ مليون دولار. وحضور ٦٠٠ منظمة جلسات لكيفية تطبيق هذه المنح الخاصة بتطوير الديمقراطية. ووجود مكتب المفتش العام فى القاهرة والذى يتابع ويراقب المنح الصغيرة. ووجود تعاون فى هذا المجال من حلفاء مصر فى الخليج وايضا بنك الاقتصاد الاوروبى للإنشاء والتطوير.

وبناء على ما تقدم فقد استخلصت اللجنة من شهادة السفيرة أن باترسون ان مبلغ ٤٠ مليون دولار تم توجيهه بالفعل لمنظمتين فقط هما معهد الحزب الديمقراطى ومعهد الحزب الجمهورى لدعم الديمقراطية فى مصر وان باقى مبلغ الـ ٦٥ مليون دولار وهو ٢٥ مليون دولار قدم بالفعل لمنظمات أخرى غير معروفة لدعم الديمقراطية أيضا فى مصر. والاطلاع على الوثائق التى يتم استخدامها فى الدورات التدريبية السابق اضطلاع المعهد بتنظيمها خلال الفترة السابقة فى محافظات مثل (كفرالشيخ والإسكندرية والدقهلية)، وان المعهد الجمهورى الأمريكى IRI قد اعد استبيان رأى شارك فيه نحو ١٢٠٠ مصرى من مختلف الشرائح العمرية والمستويات الاجتماعية عن أهم المشكلات التى تواجه الشعب المصرى وعدة اسئلة أخرى.

والوقائع الجديرة بالذكر والتحرى عنها للوقوف على مدى شفافية التمويل الخارجى وسلامته هى:

أولا: تمويل مقدم من مؤسسة قطرية يصل مجموعه إلى (مائة وواحد وثمانين مليونا وسبعمائة وأربعة وعشرين الفا وأربعمائة وستة وثمانين جنيها مصريا) لمصلحة جمعية أنصار السنة المحمدية «المسجلة قانونا» تمت الموافقة عليه بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢ من قبل وزير التضامن الاجتماعى السابق الدكتور على المصيلحى.. هذا بالإضافة إلى حصول الجمعية نفسها على تمويل آخر مقدم من إحدى المؤسسات الكويتية، وهى «جمعية إحياء التراث الإسلامى» بدولة الكويت، بلغ مقدارها (مائة وأربعة عشر مليونا وأربعمائة وثلاثة وتسعين الفا وستمائة وثلاثة وأربعين جنيها مصريا)، ليكون مجموع ما تحصلت عليه «جمعية أنصار السنة المحمدية» وتمت الموافقة عليه بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١ مبلغ وقدره (مائتان وستة وتسعون مليونا ومائتان وثمانية عشر الفا وثلاثمائة واربعون جنيها مصريا)

كما تبين أن مبلغ الـ ٢٩٦ مليون جنيه هو أضخم وأكبر مبلغ يرد فى صورة تبرع من الخارج لجمعية أهلية فى عامى ٢٠١٠ و٢٠١١ على مستوى جميع مديريات التضامن الاجتماعى فى الجمهورية، بل وهو أيضا أضخم مبلغ يرد (على الإطلاق) كتبرع فى شهر واحد بالمقارنة مع مجموع المبالغ التى ترد لجميع الجمعيات الأهلية على اختلاف أنواعها فى أى شهر طوال عامى ٢٠١٠ و٢٠١١. والجدير بالذكر فى هذا المقام أن كل محاولات الجهات المانحة تمويل تلك الجمعية من قبل كانت تقابل بالرفض الأمنى، ولم تقم وزارة التضامن بالرد على استفسارات لجنة تقصى الحقائق فيما يتعلق بجمعية كاريتاس، وجمعية محمد علاء مبارك، والهيئة القبطية الإنجيلية.

وبناء على ما تقدم وبالتحرى عن نشاط وانتماءات وأغراض جمعية أنصار السنة المحمدية تبين أنها ذات ميول تتصل بالتيار السلفى وأن الأغراض المعلن عنها لدى وزارة التضامن بشأن هذه الأموال هى مساعدة الفقراء وكفالة الأيتام وترميم وإنشاء المساجد، وهى أغراض لا تتفق مع حجم التمويل الوارد إليها كما أسلفنا، مما يثير الشبهة فى نشاط هذه الجمعية وما تم صرفه من هذا التمويل المقدم، كذلك تلاحظ للجنة . من خلال الأوراق المرسلة من وزارة التضامن . أن مبلغ الـ ١٨١ مليون جنيه الذى تم تحويله إلى جماعة أنصار السنة المحمدية قد خصص منه مبلغ ٣٠ مليون جنيه للصرف على كفالة اليتيم ورعاية الفقراء، بينما تم توجيه مبلغ ٣٣١ مليون جنيه للصرف ما تمت تسميته «قضايا تنموية مختلفة».. وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية المصرية أو الأجنبية (الأمريكية) التى تعمل فى برنامج (الديمقراطية والحكم)؛ فقد أفاد البيان المقدم من وزارة التضامن الاجتماعى ما يأتى:

أن وزارة التعاون الدولى خاطبت أكثر من مرة وزارة التضامن الاجتماعى لإعلامها أن الوكالة الأمريكية أبلغتها أنها تعتزم تمويل بعض المنظمات غير الحكومية، منها منظمات مصرية وأخرى أمريكية، وجميعها تعمل فى برنامج «الديمقراطية والحكم»، وأن بعض هذه المنظمات الأمريكية إما لديها اتفاق مع وزارة الخارجية بالفعل، أو بصدد إبرام هذا الاتفاق، ومن ثم يتوافر إمكان الحصول على ترخيص لها بالعمل فى مصر، ومن بين المنظمات التى تم تمويلها، منظمة المعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكية، ومنظمة المعهد الجمهورى الأمريكية.

. تم تحويل مبلغ ٨٦ مليونا و١٥٠ الف جنيه مصرى إلى مؤسسة «محمد علاء مبارك» وذلك على التفصيل الآتي:

. مبلغ ٢٨ مليونا و٥٠٠ الف جنيه مصرى كتبرع وارد من دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٠١١/٩/٢.

. مبلغ ٢٩ مليونا و٢٠٠ الف جنيه كتبرع وارد من مؤسسة اماراتية بتاريخ ٢٠١١/٢/٤.

. مبلغ ٢٨ مليونا و٤٥٠ الف جنيه من وزارة مالية دولة خليجية صغيرة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢.

رابعا: جمعية كاريتاس: تبين تحويل مبالغ مقدارها نحو ١٥٥ مليونا و٧٣٤ الف جنيه إلى هذه الجمعية على النحو التالى: شهر نوفمبر ٢٠١٠ تم تحويل ٧٩ مليونا و٦٢٥ الف جنيه، وفى شهر فبراير ٢٠١١ (٢١ فبراير) تم تحويل مبلغ ٧٦ مليونا و١٠٩ الاف جنيه، وما تلحظه اللجنة بشأن هاتين الجمعيتين (محمد علاء مبارك وكاريتاس) ضخامة المبالغ النقدية المحولة لهما قبل وبعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١